حوليات آداب عين شمس المجلد 52 (عدد أكتوبر – ديسمبر 2024)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الجرائم المرتكبة من الأجانب في المجتمع الأردني

د. باسل سعود العنزي*

أستاذ مساعد، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، قسم المقررات العامة، الكويت
Balenezi86@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/06/09
تاريخ قبول البحث: 2024/08/26
تاريخ النشر: 2024/12/30

المستخلص:

هدفت هذه الدّراسة إلى التعرّف على الجرائم المرتكبة في المجتمع الأردني بشكل عام، وعلى الجرائم التي ينفذها الأجانب المقيمون في الأردن بشكل خاص، وأنواعها خلال عام (2023).

اعتمدت الدّراسة المنهج الإحصائي الوصفي للبيانات المتعلقة بالجرائم التي يرتكبها الأجانب، والتي تم تجميعها وتبويبها من التقارير السنوية، والسجّلات الرسمية الجنائية التي تصدرها إدارة المعلومات الجنائية التابعة لمديرية الأمن العام في الأردن.

وكشفت الدّراسة أن الجرائم التي يرتكبها الأجانب تشكّل نسبة (13,81%) من إجمالي الجرائم المرتكبة في الأردن بشكل عام، وتشكّل الجرائم الجنائية الخطيرة التي يرتكبها الأجانب نسبة (24,8%) من إجمالي الجرائم المرتكبة من الأجانب، وتشكّل الجرائم التي تقع على الأموال الترتيب الأول في نسبة الجرائم المرتكبة من أفراد المجتمع بشكل عام، ومن الأجانب بشكل خاص، أما الجرائم المخلّة بالأخلاق والآداب العامة، فهي تشكّل الترتيب الثاني من أفراد المجتمع، ومن الأجانب .

وأوصت الدّراسة بتشديد العقوبة على الوافدين مرتكبي الجرائم، وترحيلهم إلى بلدانهم لقضاء فترة محكوميّتهم فيها، وتوقيع اتفاقات ثنائية مع الدول العربية والأجنبية تتعلق بتبادل المعلومات الجرمية بينهم؛ حتى لا يتم دخول المجرمين منهم إلى الدول التي يحاولون زيارتها، أو الدخول إليها.

الكلمات الدالة: الأجنبي، الجريمة، العقوبة، الجاني.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2024.

المُقدّمة ومُشكلة الدّراسة:

الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة حديثة، وهي من الوقائع الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور، وعانت منها الإنسانية على مرّ الزمن، وهي ليست شيئًا مطلقًا؛ بمعنى أنها تدل على فعل ثابت له أوصاف محدودة، ولكنها شيء نسبي تحدّده عوامل كثيرة، منها الزمان، والمكان، والثقافة، فقد كان بعض الأفعال في الماضي لا يعدّ من الجرائم، ولكنها أصبحت جرائم في المجتمع الحديث؛ يؤثم مرتكبوها ويعاقب عليها القانون، بل إن الجريمة في المجتمع الحاضر قد يختلف معناها من مجتمع لآخر؛ لاختلاف المجتمعات في عناصر ثقافتها وحضارتها.(**بركات، 1985**).

إن خصوصية المجتمع الأردني المتمسّك بالدين، الذي يجمع بين نظام القيم، والعادات، والتقاليد التي تشجّع كل فرد على العمل، والاعتماد على النفس، والتكافل الاجتماعي، ومساعدة الأهل والأقارب؛ يتطلّب البحث عن العمل، وعدم البقاء بلا عمل أو عالة على الآخرين (Alkhozahe, 2020) .

تحدّدت مشكلة الدّراسة في محاولة التعرّف على أنواع الجرائم الجنائية والجنحوية التي يرتكبها الأجانب وتصنيفها، والتي يبلغ عددها (3147) جريمة جنائية وجنحوية تشكّل نسبة (13,81%) من إجمالي الجرائم المرتكبة في المجتمع الأردني، والبالغة (22784)، حسب أرقام وبيانات التقرير الإحصائي الجنائي لعام (2023) الذي تصدره إدارة المعلومات الجنائية التابعة لمديرية الأمن العام في الأردن، وتزداد خطورة هذه الجرائم؛ كونها مصنفة جرائم جنائية، وتشكّل ربع هذه الجرائم بنسبة (24,8%). وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققها الأردن في الجوانب التنموية جميعها، خاصة التنموية، فإن هذه الإنجازات لم تحقق انخفاضًا ملموسًا في أعداد الجرائم الخاصة بالأجانب، ولم توضع لها حلولًا لمواجهتها، والتي تشكّل خطورة على أمن، وسلامة، واستقرار، وحياة أفراد المجتمع، وهذه تعدّ مشكلة كبيرة بحاجة للبحث والدّراسة.

أهداف الدّراسة:

تستهدف الدّراسة الحالية تحقيق ما يلي:

1 – التعرّف إلى عدد الجرائم العامة المرتكبة في المجتمع الأردني وأنواعها، خلال عام (2023).

2– التعرّف إلى الجرائم المرتكبة في الأردن حسب تصنيفها الجنائي، وفئة منفذيها.

3– التعرّف إلى عدد الجرائم التي يرتكبها الأجانب وأنواعها، خلال عام (2023).

4– التعرّف إلى عدد الجرائم الجنائية التي يرتكبها الأجانب وأنواعها، خلال عام (2023).

5 – التعرّف إلى عدد الجرائم الجنحوية التي يرتكبها الأجانب وأنواعها، خلال عام (2023).

تساؤلات الدّراسة:

1 – ما الجرائم العامة المرتكبة في المجتمع الأردني وأنواعها، خلال عام (2023)؟

2– ما عدد الجرائم المرتكبة في الأردن حسب تصنيفها الجنائي، وفئة منفذيها، خلال عام (2023)؟

3– ما الجرائم التي يرتكبها الأجانب وأنواعها، خلال عام (2023)؟

4– ما الجرائم الجنائية التي يرتكبها الأجانب وأنواعها، خلال عام (2023)؟

5 – ما الجرائم الجنحوية التي يرتكبها الأجانب وأنواعها، خلال عام (2023)؟

المجتمع الأردني:

بلغ عدد سكان الأردن (11) مليون و(516) ألفًا؛ منهم (6,097) مليون من الذكور، و(5,419) مليون من الإناث حتى نهاية عام (2023)، كما يوجد في الأردن (12) محافظة إدارية، ويتركّز(42%) من مجموع السكان في العاصمة عمّان، ويتوزّع الباقون على المحافظات الأخرى المتبقية البالغ عددها (11) محافظة. (دائرة الإحصاءات العامة، 2023)

الأجانب في المجتمع الأردني:

حلّ الأردن في المركز الثامن عالميًّا بنسب السكان الأجانب (المغتربون والمهاجرون فيه)، مقارنة بإجمالي عدد سكان الأردن، حيث يشكل المغتربون والمهاجرون الأجانب ما نسبته (34%) من إجمالي سكان الأردن؛ أي أكثر من الثلث. ووفقًا للدّراسة التي أجرها موقع (visualcapitalist)؛ جاء الأردن في المركز السابع في الشرق الأوسط في ذات التصنيف. (موقع خبرني الإلكتروني، 2023).

يوجد في الأردن (57) جنسية، ومن أكثر هذه الجنسيات عددًا، السوريون الذين بلغ عددهم مليونًا و(265.514) سوريًا، والعراقيون (130911)، والفلسطينيون (634182)، والمصريون (636270)، وتشكّل نسبة المهاجرين في الأردن نحو (34%). وأن (55%) من السكان غير الأردنيين قدموا إلى الأردن بسبب انعدام الأمن في بلدهم الأصلي، و(18%) بسبب العمل، (2%) من أجل الدّراسة، كما أن (85%) من السكان غير الأردنيين هم لاجئون، وأكثر وجود لهم في العاصمة عمّان بنسبة (33%)، ثم إربد (24%)، وبنسبة (17%) في محافظة الزرقاء، و(15%) في المفرق. (عماوي ، 2020)

تُعدّ الاستفادة القصوى من الموارد البشرية هدفًا من أهداف الدول، ومنها الأردن، وذلك في سبيل بناء اقتصادها، وتحديدًا لدى فئة الشباب. فبالرغم من ارتفاع نسبة التعليم في المجتمع الأردني، وتزايد أعداد الشباب الخريجين، وارتفاع

مستوياتهم التعليمية، فإن المؤشرات الخاصة بفرص العمل ما تزال متدنّية، فالعمل ليس مجرّد خيار للفرد الأردني، بل هو ضرورة لتحقيق التطوّر والنمو؛ لهذا يُعدّ العمل محرّك النجاح للأفراد في المجتمع، فالشخص العامل يكون أقوى في كلّ شيء؛ لأنه يملك عملًا يصونه عن سؤال الناس، ويفتح له أبواب الرزق، ويعينه على توفير متطلبات الحياة، ويُساعده على النمو والتطوّر والتقدّم، ويمنحه الثقة بالنفس، ويجعل له قبولًا بين الناس، ويجعله يحبّ الحياة؛ كونه يُشعر بقيمته، وباستغلال قدراته، فالإنسان بلا عمل أشبه بإنسان ضائع لا يعرف ما يصنع في حياته، ويشعر بأنه شخص اتّكاليّ، لكنّ العمل يمنح الإنسان شعورًا بالرفعة والسمو وعزة النفس؛ لأنه يُغني النفس عن السؤال ويمنح راحة البال والفرح، ويزيد من رزق الإنسان ويُبارك فيه؛ لهذا السبب فإن البحث عن العمل والاعتماد على النفس حاجة ضرورية للأفراد للمشاركة بفاعلية في خدمة المجتمع في مجالاته التنموية التطوعية المتعددة.(الخزاعي ، 2024) . وفي الأردن تتشكّل العمالة الوافدة من جمهورية مصر العربية، وسورية، وفلسطين، ولبنان، والعراق، واليمن، وليبيا، وبنغلاديش، والهند، والفيليبين، ويتجاوز عددها المليون عامل وتعمل بأجور متدنية؛ لهذا يزيد الطلب عليها وتؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الأردنيين. (فضيلات، 2019).

الإطار النظري والمفاهيم:

يتحدّد الإطار النظري للبحث من خلال التركيز عى أبرز النظريات الاجتماعية التي تناولت تفسير الجريمة، وخاصة المرتكبة من الأجانب في الدول التي يقيمون فيها، وعلى النحو الآتي:

1. نظرية الاختيار العقلاني:

تقوم نظرية الاختيار العقلاني على فكرة أساسية مفادها أن السلوك الإنساني نابع من الحسابات العقلانية التي ينفذها الفرد لتعظيم مكاسبه وتقليل تكاليفه، وهذا ما يحدّد اتجاهات سلوكه وقراراته في الظروف المختلفة. يتعامل علم النفس مع العمليات الذهنية والحالات العاطفية التي تؤثر بدورها على صنع القرار، بينما يستخدم علم الاجتماع هذه النظرية لتفسير السلوكيات والنظم الاجتماعية والظواهر التي قد تحدث في المجتمع، وخاصة المخالفة للعادات والتقاليد والقيم، وتدفع إلى ارتكاب الجرائم فيه . **(Ruth, Wolf,1995)**

إن مبادئ نظرية الاختيار العقلاني تفترض أن الفرد يتخذ قراراته بناءً على المنطق والحسابات التي تضمن له الاستفادة القصوى. لذلك؛ يبحث دائمًا عن الخيار الذي يتيح له تحقيق مصالحه الشخصية وفقًا لقيمه ومعتقداته العقلانية. إن دراسة السلوك بمنظور نظرية الاختيار العقلاني تكشف لنا عن أنماط التفكير التي توجه الأفراد نحو اختياراتهم، فضلًا عن أهمية توقّعاتهم وخبراتهم السابقة في تشكيل هذه الاختيارات، والعوامل التي تدفع الأفراد إلى اختيار بديل على آخر، وكيف يعكس هذا الاختيار النظام القيمي والأولويات الشخصية لدى كل فرد.(هيشتر، 2002) ، والعوامل حسب هذه النظرية تتمثل في:

1.المنطق العقلاني والتفضيلات: كيف يقيم الأفراد الاختيارات بناءً على التفضيلات الشخصية.

2.العقلانية المحدودة: دراسة حدود العقلانية التي يمكن أن تتأثر بقيود معرفية أو معلوماتية.

3. التوقعات وتقييم النتائج: كيف يقوم الأفراد بتوقع النتائج المرجوّة من كل خيار.

وبالتالي، توفر نظرية الاختيار العقلاني إطارًا مفاهيميًا يساعد في تحليل وتفسير السلوك البشري في مواجهة مجموعة معقّدة من الخيارات، مشيرة إلى أهمية الدقة في تقييم الأفراد للمعطيات والظروف المحيطة بهم.

ويجب على الفرد في المجتمع احترام العادات والتقاليد والقيم التي يتمسك فيها أفراد المجتمع الذي ينتمي اليه ويعيش فيه، وخاصة الأجانب؛ فهم أكثر أفراد المجتمع الذين يجب عليهم البعد عن السلوكيات الاجتماعية السيئة، والالتزام بالسلوكيات الإيجابية السليمة التي تدفع أبناء المجتمع للتعامل معهم باحترام وتقدير.

2- نظرية النشاط الرتيب

تبحث نظرية النشاط الرتيب في الأنشطة الروتينية اليومية للأفراد، وتعتبر نظرية النشاط الرتيب امتدادا لمدرسة شيكاغو التي ركزت على البيئة والتفاعل الاجتماعي، من خلال تفسيرها للأماكن المنحرفة التي ترتكز على ربط الجريمة بالأماكن التي حصلت فيها ، فقد اهتمت هذه النظرية بالتغير الاجتماعي الذي يحدث في مناطق معينة وفي أوقات معينة ، ومن خلال هذا التغير يتم تفسير السلوك الإجرامي ، فيتم دراسة أنشطة الأفراد في الأماكن والمدن المزدحمة والأحياء السكنية وتربطها بالأفعال المنحرفة، فكلما زادت الكثافة السكنية في الأحياء السكنية زادت الارتباطات والتفاعلات بين الأسوياء والمنحرفين ، والتجمع خارج البيوت يزيد من فرص تعرضهم للجريمة ، فيقلل الازدحام السكاني من مستويات الرقابة والأشراف على أفراد المجتمع ويجعلهم معرضين للانحراف ، خاصة مع زيادة الاستخدام التجاري والصناعي لهذه المناطق فتكون غير مناسبة للسكن والمعيشة؛ مما يجعلها عرضة للجرائم من خلال التجمع في أماكن غير مناسبة وأتباع السلوكيات الجرمية الخطيرة .(ربيع، الوريكات ، 2022)

تعدُّ نظرية الأنشطة الروتينية فرعًا من فروع نظرية الاختيار العقلاني، التي طورها كلٌّ من كوهين وفيلسون (1979)، وتستند إلى فرضية مهمة هي "أن الجريمة لا تتأثر نسبيًّا بالأسباب الاجتماعية مثل: الفقر، وعدم المساواة، والبطالة". على سبيل المثال؛ بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ اقتصاد الدول الغربية في الازدهار وتوسع تداول الرفاهية. وعلى الرغم من ذلك؛ ارتفعت الجريمة بشكل ملحوظ خلال هذا الوقت، لذلك رأى فيلسون وكوهين أن سبب ارتفاع الجرائم هو ازدهار المجتمع المعاصر الذي يوفر المزيد من الفرص لحدوث الجريمة. فاستخدام السيارات مثلًا يمكّن الجناة من التحرك بحرية أكبر لارتكاب انتهاكاتهم؛ ومن ناحية أخرى، توفر المزيد من الأهداف للسرقة، كما تسهم التغييرات الاجتماعية الأخرى مثل الالتحاق بالكلية، ومشاركة النساء في العمل، والتحضر، والتوسع في الضواحي، وأنماط الحياة في توفير الفرص، وبالتالي حدوث الجريمة (الوريكات ، 2013).

وتقوم النظرية على فرضية أن هناك ثلاثة عوامل تحدد الجريمة فعليًّا، وهي تعدُّ عوامل رئيسية تحدد ما إذا كان من الممكن ارتكاب الجريمة أم لا؛ مثل: وجود مجرم محتمل، وهدف مناسب، وعدم وجود رقابة جيدة؛ ومن الواضح أن المجرم المحتمل لن يسرق شخصًا في شارع يمر أمام ضباط الشرطة لأن مخاطر السجن والعقاب على الجريمة واضحة ومرتفعة للغاية، حتى أن أكثر المجرمين جرأة لن يحاولوا ارتكابها. على العكس من ذلك؛ لو كانت الشوارع مظلمة، والضحية ضعيف جسديًّا؛ مثل: شخص كبير في السن أو طفل، وغياب أي شخص قريب، فعندما يكون الجاني المحتمل والضحية وجهًا لوجه يزيد ذلك من خطر الجريمة بشكل كبير. وفي مثل هذه الحالة تكون الجريمة مهمة سهلة للجاني، كما ترتبط نظرية الأنشطة الروتينية بنظرية النوافذ المحطمة، لكن الأخيرة تركز على أسباب الجريمة؛ بينما تستكشف نظرية الأنشطة الروتينية كيفية حدوث الجريمة والأنشطة التي تسمح للجناة بارتكاب الجرائم (Miro, 2014, p. 6).

وتحرص العمالة الوافدة في البلدان التي يعيشون فيها على أن تكون إقامتهم وتجمّعاتهم في نفس المنطقة الجغرافية، وفي نفس المهن والأعمال، ويدعمون بعضهم بعضًا، ويتكاتفون لمواجهة أي ضرر قد يلحق بهم.

ويشير (فريدريك تراشر) صاحب نظرية العصبة الجائحة إلى أن قيام صراعات شخصية بين أفرادها داخل المدن والتجمعات السكانية ذات النشاط الاقتصادي والمعيشي اليومي يؤدي إلى تكتل أفراد كل عصبة، وتكوين تنظيم معين يقدم لأفرادها أسباب حماية حقوقهم، ومصالحهم المشتركة، ويساعد على إشباع بعض الحاجات والرغبات التي حرموا منها أثناء العيش مع أسرهم، وبذلك تحوّلت إلى عصبة جانحة تجمع بين أفرادها أهداف مشتركة ووجهات نظر متشابهة، وولاء تام، وهكذا تنشأ العصبة الجانحة في بيئة أجتماعية معينة لها خصائص ملائمة لظهورها؛ كغياب الضبط الأسري للأطفال، وازدياد معدلات الجريمة في المجتمع، ووجود الفقر الذي يسهم في خلق الجوّ المناسب لنشوء الجنوح والجريمة .(عدنان الدوري، 1985).

مفاهيم الدّراسة:

الأجنبي: حسب القوانين الأردنية، خاصة قانون الإقامة وشؤون الأجانب لعام (1973)، وتعديلاته؛ بأنه كل من لا يتمتّع بالجنسية الأردنية. (وزارة الداخلية ، 1973)

الجريمة:

أخذت كلمة جريمة من الناحية اللغوية من جرم بمعنى جنى جريمة، وجرم إذا عظم جرمه؛ أي أذنب. وتطلق كلمة جريمة على ارتكاب كل ما هو مخالف للحق والعدل والطريق المستقيم (ابن منظور ، 1990) . وأخذت كلمة جريمة من المجرم: التعدّي والجرم هو الذنب، والجمع إجرام وجروم، وهو الجريمة، ويقال جرم فلان أذنب وأخطأ فهو مجرم وجريم. أما في اللغة الإنجليزية فتدل كلمة (crime)على الجريمة وأصلها (crimen) ، وهي كلمة لاتينية اشتقت من (cernere) التي أتت بدورها من أصل يوناني معناه التحيّز والشذوذ عن السلوك العادي، أما المجرم فهو شاذّ عن السلوك العادي. (التويجري، 2011)

وتعرّف الجريمة من المنظور الاجتماعي بأنها "كل سلوم يخالف ما ترتضيه الجماعة من قيم وعادات وأعراف (كاره، 1985) ، وتعرّف أيضًا بأنها "كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها، أو هي انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه، أو هي انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة".(طالب، 2002) وتعرّف الجريمة من الناحية القانونية بأنها "كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، وقانون العقوبات هو الذي يتضمن الأفعال المجرمة، ومقدار عقوباتها". (التويجري، 2011).

الجنوح: الجنوح "هو فعل مخالف لما ينتظره المجتمع، وما تنصّ عليه قوانينه".

– **قانون العقوبات الأردني:** هو قانون العقوبات العام الأردني، ويُقصد به تعريف القانون الجزائي أو قانون العقوبات، وهو القانون الذي يُعرِّف الأفعال التي تُعدّ جرائم ويُبيّن عقوبة مُرتكِبها. ومعمول به منذ عام (1960) من قبل وزارة العدل والمحاكم والأجهزة والإدارات التنفيذية والإشرافية والرقابية التابعة لها. (وزارة العدل ، 2023)

– **العقوبة:** الحكم الصادر على الجاني (المجرم) بسبب قيامه بارتكاب جنايه يعاقب عليها القانون، وتصدر العقوبات من قبل المحكمة المختصة بالنظر في الجرائم وتسوية النزاعات.

العقوبة : جزاء وعلاج يفرض باسم المجتمع على شخص مسؤول جزائيًّا عن جريمة ارتكبها بناء على حكم قضائي مبرم صادر عن محكمة مختصة، وهي جزاء ينطوي على الإيلام أو الحرمان من حق الحياة، أو الحرمان من الحرية، أو الحرمان من مباشرة بعض الحقوق، أو الحرمان من المال. (Black ,1990)

واستنادًا إلى مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات؛ لا بدّ لفرض عقوبة ما من وجود جريمة نصّ القانون على عقاب مرتكبيها، ولا بدّ من وجود تناسب بين الجريمة والجزاء، ويجب أن تهدف العقوبة إلى إشعار المجرم بذنبه لا إصلاحه وتأهيله، وليس للانتقام أو الثأر منه، وهذا يسمّى بالردع الخاص، ولكن إذا لم يتحقق الردع الخاص وجب على القضاة التشدّد في الأحكام. كما أن العقوبة تهدف إلى إشعار أفراد المجتمع بأن العقاب ينتظرهم إذا ما أقدموا على ارتكاب فعل يشكل جريمة، وهذا ما يسمّى بالردع العام.

الجرائم : يبيّن قانون العقوبات الأردني رقم (16) لعام (1960) الجرائم وتعريفها، ومُكرّسًا مبدأ عدم رجعية القوانين الجزائية، وقد حدّد النطاق الزماني والمكاني لتطبيق التشريع الجزائي الأردني، كما أنّه صنّف الجرائم وفق معيار العقوبة المفروضة بحق كلّ منها إلى:

أولًا: جرائم جنائية: وهي التي تكون عقوبتها عقوبات جنائية؛ كالإعدام، والأشغال الشاقة المؤبّدة أو المؤقّتة، والاعتقال المؤبّد أو المؤقت. ويبيّن قانون العقوبات الأردني من خلال المواد (14 ولغاية 22) أحكام الجرائم الجنائية، والجرائم الجنحية، والعقوبات المعمول بها لهذه الجرائم.

الجرائم الجنائية: حسب المادة (14) من قانون العقوبات الأردني يكون الفعل الجرمي (جناية) إذا كانت العقوبة المفروضة على ارتكابه هي إحدى العقوبات التالية:

1- الإعدام.

2- الأشغال الشاقة المؤبدة.

3- الاعتقال المؤبد.

4 – الأشغال الشاقة المؤقتة، (وتتراوح بين ثلاث إلى خمس عشرة سنة).

5 – الاعتقال المؤقت، (وتتراوح بين ثلاث إلى خمس عشرة سنة).

ويُطلق على الشخص الذي يُعزى إليه ارتكاب جناية وصف (متهم)، ويقدّم إلى المحكمة المختصة بموجب (قرار اتهام)، و(لائحة اتهام) صادرين عن النيابة العامة.

ثانيًا: جرائم جنحية: وهي التي تكون عقوبتها عقوبات جنحية في القانون؛ كالحبس والغرامة. واستنادًا إلى أحكام المادة (15) من قانون العقوبات الأردني يكون الفعل الجرمي (جنحة) إذا كانت العقوبة المفروضة على ارتكابه هي إحدى العقوبات التالية:

1 – الحبس، (وتتراوح مدته بين أسبوع واحد وثلاث سنوات).

2 – الغرامة، (وتتراوح بين خمسة دنانير ومئتي دينار).

ويطلق على الشخص الذي يُعزى إليه ارتكاب جنحة أحد الوصفين التاليين:

1 – ظنين، وذلك إذا كان الحدّ الأعلى للعقوبة المفروضة على الفعل المنسوب إليه ارتكابه، هو الحبس ثلاث سنوات، ويقدّم إلى محكمة البداية بموجب (قرار ظن) صادر عن المدّعي العام.

2 – مُشتكَى عليه، وذلك إذا كان الحدّ الأعلى للعقوبة المفروضة على الفعل المنسوب إليه ارتكابه، هو الحبس مدّة سنتين، ويقدّم إلى محكمة الصلح بناءً على شكوى من المتضرّر، أو إخبار من الضابطة العدليّة؛ كالشرطة، وجميع الموظفين المخوّلين بموجب القوانين والأنظمة بوظائف الضابطة العدليّة.

ثالثًا: جرائم المخالفات: وهي التي تكون عقوبتها تكديرية؛ كالحبس التكديري بما لا يتجاوز أسبوع والغرامة.

الدّراسات السّابقة ذات الصلة بموضوع الدّراسة:

سنعرض عدد من الدّراسات التي تناولت موضوع الجرائم التي يرتكبها الأجانب في المجتمع، وفق سياقها التاريخي من الأحدث فالأقدم على النحو التالي.

دراسة العبادي (2022)، والتي هدفت إلى معرفة "أثر الجرائم التي يرتكبها الأجانب في المجتمع الأردني"، حيث تناولت هذه الدّراسة جرائم الوافدين في الأردن من حيث أعدادها، وأنواعها، ومدى خطورتها، وتأثيرها في المجتمع الأردني، وكشفت الدّراسة أن عدد الجرائم ضد الممتلكات أعلى من عدد الجرائم الأخرى، وأن الجرائم الأخرى؛ مثل: الاعتداء على الأشخاص والثقة العامة، والإدارة العامة، والأخلاق والآداب العامة، تؤثر سلبًا على المجتمع، وتلحق بهم الأذى والضرر والقلق النفسي والاكتئاب.

وأجرى الضمور، والطراونة، والحمايدة في عام (2018) دراسة بعنوان "الجرائم الواقعة على الأشخاص من قبل الوافدين في الأردن"، وكشفت الدّراسة أن الجرائم الواقعة على الأموال هي الأكثر ارتكابًا من الوافدين، تليها الجرائم الواقعة على الأشخاص، ثم جريمة الذم والقدح والتحقير.

دراسة العلي (2015) في الكويت بعنوان "الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة وأثرها على المجتمع الكويتي"، وقد هدفت إلى معرفة الجرائم المرتكبة من العمالة الوافدة في دولة الكويت وأثرها على المجتمع الكويتي، واستخدمت الدّراسة منهج المسح الاجتماعي لتحقيق أهدافها، وتألف مجتمع الدّراسة من الضباط وضباط الصف العاملين في مديريات الأمن والمباحث الجنائية في وزارة الداخلية الكويتية، والبالغ عددهم الإجمالي (5375) ضابطًا وضابط صفّ، وبلغت عيّنة الدّراسة (519) ضابطًا وضابط صف، وبنسبة (10%) من مجتمع الدّراسة. وتوصّلت الدّراسة إلى أن أهم الأسباب المؤدية إلى ارتكاب الجريمة المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي تتمثل في تعاطي المخدرات وترويجها، تلتها العوامل الاقتصادية؛ (الفقر والبطالة وغيرها)، ثم شرب الخمور والإدمان، تلتها البيئة المحيطة للعمالة الوافدة؛ (التفكك الأسري، والرفقة السيئة)، ثم الأمراض العقلية والنفسية التي يعاني منها أفراد العمالة الوافدة، وإن من أهم أنماط الجرائم المرتكبة المرتبطة بالعمالة الوافدة وأكثرها انتشارًا في المجتمع الكويتي تتمثل في "الجرائم المرتكبة ضد النظام العام؛ (جرائم المخدرات والمسكرات، والتطرف والإرهاب)، تلتها الجرائم المرتكبة ضد الأموال؛ (السرقة والنشل والنهب)، ثم الجرائم المخلّة بالأخلاق والآداب العامة؛ (الزنا، والاغتصاب، والشذوذ، والدعارة، وهتك العرض)، ثم الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة؛ (النصب، والتزوير، والاختلاس، والرشوة).

وأجرى الطويرشي والبنوي (2010) دراسة بعنوان "العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في السجن العام بمدينة جدة"، وقد هدفت الدّراسة إلى التعرّف على علاقة العمالة الوافدة المسجونين في السجن العام بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها. ومن أجل تحقيق أهداف الدّراسة؛ تم تصميم استبانة وزّعت على عيّنة عشوائية بلغ حجمها (272) مسجوناً، وقد توصّلت الدّراسة إلى أن الحاجة للمال كانت السبب الرئيس لدى العمالة الوافدة لارتكاب الجريمة، ثم أصدقاء السوء، ثم الجهل بالأنظمة والقوانين، ثم الانتقام، ثم الإغراء واتّباع الشهوات، ثم المشكلات الأسرية. وأخيرًا، البطالة، وأن أكثر الجرائم ارتكابًا بين العمالة الوافدة هي جريمة السرقة، تلتها المخدرات، ثم القتل، ثم صنع السُّكر، ثم السُّكر والدعارة، تلاها التزوير، وجاء في المرتبة الأخيرة جريمتا غسيل الأموال وحيازة أسلحة بقصد الاستعمال، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرات: العمر، والمستوى التعليمي، ومكان الإقامة، والديانة، والجنسية، ونوع الجريمة، وأسباب ارتكاب الجريمة، ووجود علاقة بين متغيري الجنسية والحالة الاجتماعية.

ومن الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع جرائم الوافدين دراسة (Kousha,2014) التي هدفت إلى معرفة الجرائم المنزلية في إيرلندا، حيث شملت الدّراسة عيّنة مكوّنة من (474) من العاملين في المنازل الإيرلندية، وجميعهم من الأيدي العاملة الآسيوية، وكشفت نتائج الدّراسة أن (83,9%) من العاملين هم من الإناث، وأن أهم أسباب ارتكابهم للجريمة كانت للدفاع عن النفس، وتعرّضهم للإهانة، وتشغيلهم لساعات طويلة، والانتقام، والجهل بعواقب الأمور.

الإجراءات المنهجيّة للدّراسة:

أولًا: نوع الدّراسة: تعدّ هذه الدّراسة من الدّراسات الوصفية التحليلية التي تهدف إلى معرفة الجرائم التي يرتكبها الأجانب في المجتمع الأردني حسب أنواعها وخطورتها.

ثانيًا: المنهج المستخدم: اعتمدت الدّراسة المنهج الإحصائي الوصفي التحليلي للبيانات المتعلقة بمرتكبي الجرائم، والتي تم تجميعها وتبويبها من التقارير السنوية، والسجّلات الرسمية، والتقارير الجنائية التي تصدرها إدارة المعلومات الجنائية التابعة لمديرية الأمن العام في الأردن، وذلك لتخدم أهداف الدّراسة، والتي توثّق الجرائم والجنح بعد صدور الأحكام القضائية القطعية على مرتكبيها من قبل المحاكم المختصة، وذلك لتخدم أهداف الدّراسة .

نتائج الدّراسة:

السؤال الأول: ما عدد الجرائم التي ارتكبت في المجتمع الأردني وأنواعها، خلال عام (2023)؟

يتّضح من خلال الجدول رقم (1) أن الجرائم التي تقع على الأموال تحتل الترتيب الأول؛ حيث تشكّل نسبة (67,04%) من إجمالي الجرائم المرتكبة في المجتمع الأردني، وتشكّل الجرائم التي على تقع الإدارة العامة الترتيب الثاني بنسبة (44,53%)، في حين تشكّل الجرائم التي تشكّل خطرًا على السلامة العامة الترتيب الثالث بنسبة (7,56%)،

أما الجرائم المخلّة بالأخلاق والآداب العامة فاحتلت الترتيب الرابع بنسبة (5,75%)، وتحتل الجنايات والجنح التي تقع على الإنسان الترتيب الخامس، وتشكّل نسبة (5,42%)، وتشكّل الجرائم المخلّة بالثقة العامة الترتيب السادس بنسبة (1,47%)، ومن نتائج هذا الجدول يتّضح أن الجرائم الاقتصادية المتمثلة في السرقة الجنائية، والسرقة الجنحوية، والشروع بالسرقة، والاحتيال، وسرقة السيارات؛ تتصدر قائمة الجرائم في الأردن؛ لأن مثل هذه الجرائم تمكّن المجرمين من الحصول على المال بسرعة، ويصعب اكتشافها- إلا إذا تم القبض على المجرم واعترف بالجريمة وجرائم أخرى ارتكبها في الماضي- بالإضافة إلى غياب الوازع الديني والأخلاقي عند المجرمين.

جدول رقم (1):

توزيع الجرائم المرتكبة في المجتمع الأردني حسب نوعها خلال عام (2023)

نوع الجريمة	العدد	النسبة
الجرائم التي تقع على الأموال	**15276**	**67,04**
الجرائم التي تقع الإدارة العامة	**2627**	**11,53**
الجرائم التي تشكّل خطرًا على السلامة العامة	**1723**	**7,56**
الجرائم المخلّة بالأخلاق والآداب العامة	**1312**	**5,75**
الجنايات والجنح التي تقع على الإنسان	**1237**	**5,42**
الجرائم المخلّة بالثقة العامة	**335**	**1,47**
جرائم أخرى	**274**	**1,20**
المجموع	**22784**	**100**

المصدر: مديرية الأمن العام، التقرير الإحصائي الجنائي (2023)، إدارة المعلومات الجنائية. الأردن، عمّان

السؤال الثاني: ما عدد الجرائم المرتكبة في الأردن حسب تصنيفها الجنائي، وفئة منفذيها، خلال عام (2023)؟

جدول رقم (2):

عدد الجرائم الجنائية والجنحوية المرتكبة بشكل عام في المجتمع الأردني، ومن الأجانب خلال عام (2023)

تصنيف الجرائم التي يرتكبها أفراد المجتمع بشكل عام.	العدد	النسبة	تصنيف الجرائم التي يرتكبها الأجانب.	العدد	النسبة
جرائم جنائية	5579	24,8	جرائم جنائية	779	24,8
جرائم جنحوية	17205	75,2	جرائم جنحوية	2368	75,2
المجموع	22784	100	المجموع	3147	%100

المصدر: مديرية الأمن العام، التقرير الإحصائي الجنائي(2023)، إدارة المعلومات الجنائية. الأردن، عمّان.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (2)، والمتعلقة في الجرائم المرتكبة في الأردن حسب تصنيفها وفئة منفذيها، تشير إلى أن الجرائم الجنائية تشكّل ما نسبته (24,5%) من إجمالي الجرائم المرتكبة في الأردن، مقابل (24,8%) من الجرائم ارتكبها الأجانب، وهذا يعني أن أعداد جرائم الأجانب الجنائية المرتكبة بشكل عام في المجتمع، والجرائم الجنائية المرتكبة من الأجانب، متقاربة وتشكّل ربع الجرائم، وهذا يشير إلى خطورة الجرائم التي يرتكبها الأجانب على المجتمع،

أما في ما يتعلق بالجرائم الجنحوية، فيتّضح أن ثلاثة أرباع الجرائم في المجتمع يرتكبها أفراد من المجتمع بمختلف أعمارهم، في حين أن نسبة الجرائم الجنحوية التي يرتكبها الأجانب ثلاثة أرباع الجرائم بنسبة (75,2%).

وتتّضح خطورة البيانات الواردة في الجدول (2) من خلال قيام الأجانب بارتكاب جرائم جنائية خطيرة، وعدم احترامهم وتقديرهم للمجتمع الذي يرحب بهم ويستقبلهم في بلده، ولكنهم بدلًا من ذلك يرتكبون الجرائم الجنائية التي تهدد سلامتهم وأمنهم الاجتماعي والمعيشي، فضلًا عن مخالفة الدين والعادات والتقاليد والقيم التي يتمسّك بها أبناء المجتمع، والتي يجب أن يكونوا حريصين على احترام المجتمع الذي يعيشون فيه.

السؤال الثالث: ما عدد الجرائم التي ارتكبها الأجانب وأنواعها، خلال عام (2023)؟

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (3)، والمتعلقة بالجرائم التي يرتكبها الأجانب، أن الجرائم التي تقع على الأموال تحتل الترتيب الأول؛ حيث تشكّل نسبة (74,48%) من إجمالي الجرائم التي يرتكبها الأجانب، والبالغة (3147) جريمة وجنحة، أما الجرائم التي تقع على الإدارة فتحتل الترتيب الثاني بنسبة (8,10%)، وتحتل الجرائم المخلّة بالأخلاق والآداب العامة الترتيب الثالث بنسبة (7,28%)، وتحتل الجنايات والجنح التي تقع على الإنسان الترتيب الرابع وتشكّل نسبة (4.67%) ، وتحتل الجرائم التي تشكّل خطرًا على السلامة العامة الترتيب الخامس بنسبة (2,28%) ، في حين تشكّل الجرائم المخلّة بالثقة الترتيب السادس بنسبة (1,30%) ، ومن نتائج هذا الجدول يتّضح أن الجرائم الاقتصادية المتمثلة في السرقة الجنائية، والسرقة الجنحوية، والشروع بالسرقة، والاحتيال، وسرقة السيارات، تحتل الترتيب الأول، وهي نتائج تتوافق مع الجرائم العامة في المجتمع الأردني، ويعود السبب في ذلك إلى أن هؤلاء الأجانب يعانون من البطالة أو الفقر، ويقومون باستغلال شفقة وطيبة أبناء المجتمع الأردني؛ كونهم ضيوفًا عليهم، كما أن غياب الوازع الديني والأخلاقي، وبعدهم عن المجتمع الذي لا يعرف عن سلوكياتهم وطبيعة عملهم في الأردن؛ تمكّنهم من ارتكاب الجرائم.

جدول رقم (3):

توزيع الجرائم التي يرتكبها الأجانب حسب نوعها خلال عام (2023)

نوع الجريمة	العدد	النسبة
الجرائم التي تقع على الأموال	**2344**	74,48
الجرائم التي تقع الإدارة العامة	**255**	8,10
الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة	**229**	7,28
الجنايات والجنح التي تقع على الأنسان	**147**	4,67
الجرائم التي تشكّل خطرًا على السلامة العامة	**72**	2,28
الجرائم المخلّة بالثقة العامة	**59**	1,87
جرائم أخرى	**41**	1,30
المجموع	**3147**	100

المصدر: مديرية الأمن العام، التقرير الإحصائي الجنائي(2023)، إدارة المعلومات الجنائية. الأردن، عمّان.

السؤال الرابع: ما الجرائم الجنائية التي يرتكبها الأجانب وأنواعها، خلال عام (2023)؟

جدول رقم (4):

الجرائم الجنائية التي يرتكبها الأجانب في المملكة حسب نوعها خلال عام (2023)

ترتيب الجريمة	نوع الجريمة	العدد	النسبة
1	السرقة الجنائية	381	48,90
2	هتك العرض	149	19,12
3	الإيذاء البليغ	100	12,84
4	التزوير الجنائي	34	4,36
5	الشروع بالقتل	33	4,27
6	الرشوة	26	3,33
7	تزييف النقد	25	3,21
8	الخطف	16	2,05
9	القتل القصد	6	،77
10	القتل مع سبق الإصرار (العمد)	5	0,64
11	الإجهاض	3	0,39
12	الاختلاس	1	0,12
	المجموع	779	100

المصدر: مديرية الأمن العام، التقرير الإحصائي الجنائي (2023)، إدارة المعلومات الجنائية. الأردن، عمّان.

ويتّضح من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (4)، والمتعلقة الجرائم الجنائية التي يرتكبها الأجانب وأنواعها، يتّضح أن جريمة السرقة الجنائية تحتل الترتيب الأول، وتشكّل ما نسبته (48,90%) من إجمالي الجرائم الجنائية، في حين تشكّل جريمة هتك العرض الترتيب الثاني، وتشكّل ما نسبته ربع الجرائم (19,12%) ، وتحتل جريمة الإيذاء البليغ الترتيب الثالث بنسبة (12,48%)، في حين تحتل جريمة التزوير الجنائي الترتيب الرابع بنسبة (4,36%)، أما جريمة الشروع بالقتل فتحتل الترتيب الخامس بنسبة (4,27)، وتحتل جريمة الرشوة الترتيب السادس بنسبة (3,33%)، كما تحتل جريمة تزييف النقد الترتيب السابع بنسبة (3,21%)، أما جريمة الخطف فتحتل الترتيب الثامن بنسبة (2,05%)، وتحتل جريمة القتل القصد الترتيب التاسع بنسبة (0,77،%)، وتشكّل جريمة القتل مع سبق الإصرار الترتيب العاشر بنسبة (0,64%)، وجريمة الإجهاض تحتل الترتيب الحادي عشر بنسبة (39)، أما جريمة الاختلاس فتشكّل الترتيب الثاني عشر والأخير بنسبة (12،%) من إجمالي الجرائم.

وتفسّر بيانات الجدول أن نوعية الجرائم الجنائية التي يرتكبها الأجانب تشكّل خطورة كبيرة جدًّا على سلامة، وأمن، وحياة أفراد المجتمع، خاصة أنها يرتكبها أجانب مقيمون في الأردن، يفترض بهم أن ينأوا بأنفسهم عن ارتكاب الجرائم،

وترويع المجتمع، وتعريضهم للألم والمعاناة، والخسائر البشرية والمادية، وتلحق بهم الأضرار النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن يلتزموا بالأخلاق والقيم والعادات والتقاليد التي تحترم المجتمع.

السؤال الخامس: ما الجرائم الجنحوية التي يرتكبها الأجانب وأنواعها، خلال عام (2023)؟

جدول رقم (5):

الجرائم الجنحوية التي يرتكبها الأجانب في المملكة حسب نوعها خلال عام (2023)

نوع الجريمة	العدد	النسبة
السرقة الجنحوية	**1348**	56,93
الاحتيال	**525**	22,17
المقاومة والاعتداء على الموظفين	**228**	9,62
إطلاق العيارات النارية	**72**	3,04
الشروع بالسرقة	**58**	2,45
مخالفة قانون الآثار	**40**	1,69
الزنا	**37**	1,56
سرقة السيارات	**32**	1,35
جرائم البغاء	**24**	1,01
القتل من غير قصد (القتل الخطأ)	**3**	0,12
المقامرة	**1**	0,10
المجموع	**2368**	100

المصدر: مديرية الأمن العام، التقرير الإحصائي الجنائي(2023)، إدارة المعلومات الجنائية. الأردن، عمّان.

وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (5)، والمتعلقة الجرائم الجنحوية التي يرتكبها الأجانب وأنواعها، تشير إلى أن جريمة السرقة الجنحوية تحتل الترتيب الأول، وتشكّل ما نسبته (56,93%) من إجمالي الجرائم الجنحوية، في حين تشكّل جريمة الاحتيال الترتيب الثاني، وتشكّل ما نسبته (22,17%)، وتحتل جريمة المقاومة والاعتداء على الموظفين الترتيب الثالث، وتشكّل ما نسبته (9,62%) ، كما تحتل جريمة إطلاق العيارات النارية الترتيب الرابع بنسبة (3,04%)، في حين تحتل جريمة الشروع بالسرقة الترتيب الخامس بنسبة (2,45%)، أما جريمة مخالفة قانون الآثار فتحتل الترتيب السادس بنسبة (1,69،%)، وتحتل جريمة الزنا الترتيب السابع بنسبة (1,56%)، وتشكّل جريمة سرقة السيارات الترتيب الثامن بنسبة (1,35،%)، وجريمة البغاء تحتل الترتيب التاسع بنسبة (1,01%)، وتحتل جريمة القتل من غير قصد (القتل الخطأ) الترتيب العاشر بنسبة (12،)، وتحتل المقامرة الترتيب الحادي عشر والأخير بنسبة (10،%) من إجمالي الجرائم الجنحوية.

وتفسّر بيانات الجدول أن نوعية الجرائم الجنحوية التي يرتكبها الأجانب تشكّل خطورة كبيرة جدًّا على سلامة، وأمن، وحياة أفراد المجتمع، خاصة أن (83,2%) من الجرائم تعدّ جرائم مالية؛ (سرقة جنحوية، والاحتيال،

والشروع بالسرقة، وسرقة السيارات، والمقامرة)، أما باقي الجرائم المقاومة، والاعتداء على الموظفين، وإطلاق العيارات النارية، والزنا، وجرائم البغاء، ومخالفة قانون الآثار، والقتل من غير قصد (القتل الخطأ)، وجرائم البغاء، فهي تشكّل خطورة كبيرة جدًّا على سلامة، وأمن، وحياة أفراد المجتمع، خاصة أنها يرتكبها أفراد أجانب مقيمون في الأردن يفترض بهم أن يكونوا ملتزمين بالأخلاق القيم والعادات والتقاليد التي تحترم المجتمع، وينأوا بأنفسهم عن ارتكاب مثل هذه الجرائم الخطيرة، وترويع المجتمع وتعريضهم للألم والمعاناة، والخسائر البشرية والمادية، وتلحق بهم الأضرار النفسية والاجتماعية والاقتصادية.

التوصيات:

1 – تشديد العقوبة على الوافدين مرتكبي الجرائم، خاصة مكرري الجرائم، وترحيلهم الى بلدانهم لقضاء فترة محكوميّتهم فيها.

2- توقيع اتفاقات ثنائية مع الدول العربية والأجنبية تتعلق بتبادل المعلومات الجرمية بينهم؛ حتى لا يتم دخول المجرمين منهم إلى الدول التي يحاولون زيارتها، أو الدخول إليها.

3- تفعيل دور المدرسة، والجامعة، ودور العبادة، والإعلام في تثقيف وتوعية المجتمع بخطورة الجرائم بشكل عام، والجرائم التي يرتكبها الوافدون والأجانب في الأردن.

Abstract

The Crimes Committed by the Foreigners in the Jordanian Society

By Basel Saud Alenezi

This study aimed at identifying the crimes committed in the Jordanian society in general as well as identifying the crimes committed by foreigners residents in the Jordan in particular and their types during the year 2023.

The study used the descriptive statistical method for the data related to the crimes committed by forefingers in the Jordanians society which were collected and tabulated from annual reports and official criminal records issued by the Criminal Information Department of the Public Security Directorate in Jordan.

The study revealed that the crimes committed by foreigners constitute a percentage of (13.81%) of the total crimes committed in Jordan in general, and that the serious criminal crimes committed by foreigners constitute a percentage of (24.8%) of the total crimes committed by foreigners. The study revealed that the crimes against property were in the first place, in terms of the percentage of crimes committed by members of Jordan society in general, and by foreigners in particular, whereas the crimes against morals and public morals were in the second rank by members of society and by foreigners.

This research recommends intensifying penalty against criminal foreigners and deporting them to their countries to serve their sentences there, as well as signing bilateral agreements with Arab and foreign countries related to the exchange of criminal information between them, so that criminals among them are not allowed to enter the countries they are trying to visit or enter.

Keywords: Foreigner, Crime , Punishment, Criminal.

مراجع الدّراسة:

- ابن منظور (1968). **لسان العرب– المحيط** ، المجلد الثاني عشر، دار صادر، بيروت، ص 91.
- بركات، حليم (1985)، **المجتمع العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنانـــ
- التويجري، أسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن(2011). **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة**، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، ص 19.
- خبرني ، (2023)، **الأردن الثامن عالميًّا بنسب السكان الأجانب**، الأردن، تاريخ الدخول على الموقع 2024/05/11 .

https://www.khaberni.com/news/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%85%D9%86-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%86%D8%B3%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8-566084

الخزاعي، حسين، (2024). **تفضيلات الشّباب الأردنيين المُتعطّلين عن العمل من وجهة نظرهم في ظلّ تدنّي فرص العمل**، مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية، المجلد (51) ، العدد 1، ص 119-135 .

العبادي، صلاح (2022) . **أثر الجرائم التي يرتكبها الأجانب على المجتمع الأردني، مجلة المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد العاشر، العدد (1) نيسان 2022 م، الأردن، عمّان، ص 207.

الضمور، عدنان، الطراونة، هاني، الحمايدة، جمعة (2018). **الجرائم الواقعة على الأشخاص من قبل الوافدين في الأردن**، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 45، العدد 4 ، ملحق 1 ، 2018، الأردن، عمّان.

- طالب، إحسان (2002). **الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية**، دار الطليعة للطباعة والنشر (بيروت)، لبنان، ط01، سنة 2002، ص 84.

- الطويرشي، نعيم، البنوي، نايف (2010). **العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في السجن العام بمدينة جدة، أطروحة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، ص 42.**

- دائرة الإحصاءات العامة (2023). **الكتاب الإحصائي السنوي 2023** ، الأردن، عمّان.

العلي، محمد جاسم محمد(2015). **الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة وأثرها على المجتمع الكويتي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن.

عماوي، عبلة (2020). **(57) جنسية من العالم موجودون في الأردن**، تصريح صحفي للأمينة العامة للمجلس الأعلى للسكان في الأردن. الأردن، عمّان.

- الوريكات ،عايد (2013). **نظريات علم الجريمة** ، دار وائل للطباعة والتوزيع ، الأردن، ص 114.

- ربيع، يوسف ، الوريكات ،عايد (2022). **الأنشطة الروتينية وعلاقتها بالتعرض للجريمة لدى أفراد المجتمع في رام الله والبيرة** ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي ، المجلد(42)، العدد (4)، كانون أول / ديسمبر 2022، ص 23.

- فضيلات، أيمن (2019). **"أردنة مهن" تخفيفًا لبطالة الأردنيين وتسريح للعمالة الوافدة**، تقرير صحفي منشور في قناة الجزيرة بتاريخ 2019/12/20 .

- الدوري، عدنان (1985) . **جناح الأحداث المشكلة والسبب** . ط 1 ، منشورات ذات السلاسل، الكويت .

- مديرية الأمن العام (2023)، **التقرير الإحصائي الجنائي**، إدارة المعلومات الجنائية، الأردن، عمّان.

- عبد الحميد كاره، مصطفى(1985). **مقدمة في الانحراف الاجتماعي** ، ط1 ، معهد الإنماء العربي، لبنان، بيروت، ص 131.

- وزارة العدل (2023). **قانون العقوبات الأردني لسنة (1960)** وتعديلاته لغاية سنة (2023).

- وزارة الداخلية (1973). **قانون الإقامة وشؤون الأجانب لعام (1973)** وتعديلاته، الأردن.

- ميشيل، هيشتر(2002). **نظرية الختيار العقلاني وعلم الاجتماع التاريخي**، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (اليونسكو)، مصر، ص 14.

المراجع الأجنبية:

-Alkhozahe, H. (2020**). Challenges impede AIDS patients in Jordan to integrate them into society**. *Dirasat, Human and Social Sciences* The University Of Jordan ,Vol 47, No 2 , 434-444. https://journals.ju.edu.jo/DirasatHum/issue/view/720

−Kousha , Kayvan (2014). Successful researchers publicizing research online: An outlink analysis of European highly cited scientists' personal websites, Journal of documentation, Emerald Group Publishing Limited.

- Durkheim, Emile(1964).**Division of Laboure in Society ,** New York , The Free press, 1986, P , 130.

Black ،Henry Campbell (1990**). West Publishing**, *6th ed*. St. Paul, MN,p 1341.

−Miro,F.(2014,January).**The Encyclopedia of Theoretical Criminology**.

.https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1002/9781118517390.wbetc19. 14/05/2024.

−Ruth A. Wallace and Alison Wolf,(1995). **Contemporary Sociological Theory,** Chapter Six, Theories of rational choice, Prentice Hall, Inc, new Jersey, 1995,pp.279-341